ألف . . باء . . !!

حوار بقلم : احمد طلعت

نجحت ثورتنا (المباركة) منذ قيامها فى عام ١٩٥٢ وحتى الان ، فى تشويه معنى الديمقراطية وطمس معالمها بالرغم من انها - الثورة المباركة - كانت قد رفعت منذ اليوم الاول لقيامها شعار حماية الدستور الذى اعتدى عليه الملك فاروق والزعماء (الخونة) الذين حكموا مصر قبل الثورة المباركة..!!

فبعد شهور قليلة من قيام الثورة تم الغاء الدستور وتعطيل الحياة النيابية بحجة وضع دستور جديد يحقق للشعب سيادته كاملة ، ويحفظ له حقوقه التى اعتدى عليها الملك السابق واحزاب ما قبل الثورة ، واعلن الحاكم (الفرد) فترة انتقال يوضع خلالها الدستور الجديد ، فاذا بها فترة انتقال الى الحكم الشمولى وتمكين الحاكم من فرض سيطرته التى لا ينازعه فيها احد على الجميع، حتى زملائه فى مجلس قيادة الثورة، الذين تخلص منهم واحدا بعد الآخر ، حتى ينفرد بالرأى وبالحكم ، وبالقرار ..!!

ثم تتابعت الحوادث، وكانت الديمقراطية دائما هى (الضحية) مرة تؤجل الى ما بعد المعركة ومرة الى ما بعد القضاء على الاقطاع، ومرة بحجة ازالة آثار العدوان وكان هذا كله لا يمكن ان يتم فى ظل نظام طبيعى يكفل للشعب الحرية والامن والاستقرار..!!

وخلال اربعين عاما متصلة اتجهت اجهزة الاعلام (الحكومية) الى مسخ فكرة الديمقراطية ، وتصويرها على انها نظام لا يصلح الا للشعوب المتقدمة، مع ما فى ذلك من طعن غير مقبول فى قدرة شعبنا على ان يحكم نفسه بنفسه وان يختار حكامه بمطلق ارادته واختياره، ثم جاءت بعض احداث العنف لتتخذ منها اجهزة الاعلام الحكومية سببا جديدا تبرر به (تأجيل) الديمقراطية ، مع ان كل ما شهده المجتمع من احداث العنف كان مرجعه غياب الديمقراطية، وانفراد (جماعة) واحدة بشئون السياسة والحكم.

والاخطر من ذلك كله ان اجهزة الاعلام الحكومية (نجحت) فى عمليات غسيل المخ التى تمارسها ليل نهار حتى اصبح جانب من المثقفين يعتقد بان الديمقراطية يمكن ان تؤجل الى ما بعد القضاء على ظواهر العنف والتطرف ، مع ان هذه الظواهر لا تعالج الا بالمزيد من الديمقراطية وبالمزيد من الحريات التى تتيح حوارا جادا - ومخلصا - بين كل اصحاب الرأى ، من اجل المصلحة الوطنية ومن اجل مواجهة كل ما يتعرض له المواطن من مشكلات كان الحكم (الشمولى) هو السبب فى وجودها وفى تفاقمها..!!

فالديمقراطية - فى ابسط معانيها - هى حق الاغلبية فى اتخاذ القرار بعد الاستماع الى كل الآراء وعرض مختلف وجهات النظر بحرية وامانة، وهذا المبدأ على بساطته لازم وضرورى فى كل مجالات النشاط الانسانى ، وعلى كل مستويات العلاقات الاجتماعية ابتداء من الاسرة الصغيرة وانتهاء بشئون الحكم والسياسة.

فمناقشة كل وجهات النظر واحترام رأى الاغلبية هو سلوك حضارى يحتاج اليه رب الاسرة فى معالجة شئون اسرته ، كما يحتاجه الحاكم فى معالجة شئون رعيته ، والقول بغير ذلك هو نوع من الاستبداد والديكتاتورية يمثل عصرا انتهى زمانه ولفظته مدنية القرن العشرين، فالهدف هو ان يكون القرار بارادة (الاغلبية) وليس بارادة من يتوهمون انهم يعبرون عن الاغلبية ، وهم فى حقيقتهم لا يعبرون الا عن (شراهتهم) فى الاحتفاظ بمقاعد الحكم ، وفرض آرائهم وافكارهم على الاغلبية ، حتى لا ينازعهم احد فى مقاعد السلطة والسلطان.

فالديمقراطية هدف معناه حكم الاغلبية ، اما البرلمانات والحريات والانتخابات فهى مجرد (وسائل) يمكن من خلالها الوصول الى هذا الهدف ، فالمسألة ليست مجرد نقد فى بعض الصحف ، او اذاعة جانب من مناقشات مجلس الشعب على شاشات التليفزيون ، لكى نقول بان لدينا ديمقراطية ، الديمقراطية الحقيقية هى قدرة الشعب على (التغيير) من خلال قنوات شرعية يحددها الدستور ويحميها القانون وتطبقها اجهزة الدولة بامانة وحياد. أما اذا كان الدستور مقيدا بارادة الحاكم ، والقانون قد وضع بناء على توجيهات الحاكم ، واجهزة الدولة تعمل من اجل (الفوز) برضاء الحاكم ، فان الديمقراطية تصبح مجرد ديكور مرسوم خلف خشبة المسرح ينتهى دوره بمجرد انتهاء عرض (المسرحية)..!!

الديمقراطية هى التى تستطيع ان تحل مشاكل المجتمع الاقتصادية، وهى التى تستطيع ان تحل مشاكله الاجتماعية، وهى (وحدها) التى تستطيع ان تحل مشاكل التطرف والارهاب ، لان الاغلبية هى الادرى بما يناسبها بغير وصاية من احد، ولان الحاضر هو حاضر الشعب والمستقبل هو مستقبل الشعب.

فالشعوب التى تعرف كيف تختار رؤساءها تعرف - من باب اولى - ان تختار من يقلون عن الرؤساء مرتبة على درجات السلم الوظيفى، والشعوب التى تعرف كيف تختار نوابها فى البرلمان تعرف - من باب اولى - ان تختار (العمد) فى القرى وفى النجوع، وهذا هو ببساطة شديدة الف.. باء.. الديمقراطية..!!

هامش: ايتها الديمقراطية.. كم من الجرائم ترتكب باسمك..؟؟